

قياس أثر الروابط السياسية للشركات على جودة المراجعة

(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية)

سعيد مدحت سعيد على - أسهير شعراوي جمعة - آجيهان عبد الهادي موسى

قسم المحاسبة والمراجعة أكاديمية بدر للعلوم والتكنولوجيا

قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة بنها

المخلص

الهدف: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر الروابط السياسية للشركات على جودة المراجعة. **التصميم والمنهجية:**

ولتحقيق هدف البحث، قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية، اعتمدت على عينة مكونة من (٨٨) من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٨) حتى عام (٢٠٢٢)، بإجمالي مشاهدات (٤٣٨)، لاختبار فرض البحث، الذي يعكس العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وجودة المراجعة.

النتائج والتوصيات:

تُوجد علاقة موجبة بين الروابط السياسية للشركات وجودة المراجعة، كما تُوجد علاقة سالبة بين درجة أو قوة الروابط السياسية للشركات (والتي بها أكثر من نوع من أنواع الروابط السياسية) وجودة المراجعة. واستنادا إلى ذلك توصي الدراسة بتعزيز دور لجان المراجعة للتأكد من التأثير الإيجابي للروابط السياسية على جودة المراجعة، واستغلال هذه الروابط لتحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح في العمليات المالية، وتجنب وجود أنواع متعددة من الروابط السياسية للشركات للحد من الآثار السلبية التي تنتج عن قوة هذه الروابط، والتركيز على الروابط الأكثر فائدة وتأثيرًا إيجابيًا لزيادة الشفافية والحد من تضارب المصالح.

الكلمات المفتاحية: الروابط السياسية، جودة المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع، مكاتب المراجعة الكبرى، مكاتب المراجعة الصغرى.

Measuring the Impact of Companies' Political Connections on Audit Quality

(An Empirical Study on Egyptian Joint Stock Companies)

Said Medhat Said Ali¹, Sohair Shaarawy Gomma² and Gehan Abdelhady Moussa²

¹Department of Accounting and Auditing, Badr Academy for Science and Technology

²Department of Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Benha University

Abstract

Purpose: The primary objective of this study is to examine the impact of corporate political connections on audit quality.

Design and Methodology:

To achieve the research objective, the researcher conducted an empirical study using a sample of 88 publicly traded companies listed on the Egyptian Stock Exchange over the period from 2018 to 2022, with a total of 438 observations. The study aims to test the research hypothesis, which reflects the relationship between corporate political connections and audit quality.

Results and Recommendations:

There is a positive relationship between companies' political connections and audit quality. Conversely, there is a negative relationship between the degree or strength of political connections (in companies with more than one type of political connection) and audit quality. Based on this, the study recommends enhancing the role of audit committees in monitoring political connections, ensuring their positive impact on audit quality, and avoiding multiple types of political connections within companies to mitigate the negative effects arising from the strength of these connections. The focus should be on the most beneficial and positively impactful connections to increase transparency and reduce conflicts of interest.

Keywords: Political connections, Audit quality, Auditor Industry Specialization, Big 4, Non Big 4.

مشكلة البحث:

لقد شهدت بيئة الأعمال المعاصرة خلال العقود الأخيرة الكثير من التغيرات، والتطورات المتلاحقة، والمتسارعة، وكان من بينها ظهور الروابط السياسية كأحد العوامل المهمة التي استحوذت على اهتمام الكثير من الباحثين، فالروابط السياسية يمكن أن تكون أساسية عند القيام بالأعمال التجارية، للحصول على العديد من المزايا والمنافع من أجل تحسن أدائها؛ حيث تلعب الروابط والعلاقات السياسية للشركات دورًا مهمًا في التأثير على أدائها المالي، وقيمتها، وأسعار أسهمها، فالشركات ذات الروابط السياسية، سواء مع أعضاء الحكومة، أو البرلمان، أو المرشحين لمنصب سياسية رفيعة؛ غالبًا ما تتمتع بمزايا غير متاحة لغيرها من الشركات، ومن هذه المزايا، حصول تلك الشركات على عقود ومشاريع حكومية، الحصول على تمويل وقروض بشروط ميسرة، والاستفادة من تخفيضات ضريبية أو ثغرات قانونية، بالإضافة إلى تدخل الحكومة لإنقاذ هذه الشركات في حالات الأزمات، وتنعكس هذه الامتيازات إيجابيًا على أرباح الشركات ذات الروابط السياسية، وقيمتها، وأدائها، مقارنةً بغيرها من الشركات. كما أن الروابط السياسية ليست سائدة فقط في الدول النامية، ولكنها توجد أيضًا في الدول المتقدمة؛ حيث زادت قيمة الشركات الفرنسية التي لها صلات بمرشحي الرئاسة الفرنسية المنتخبين، كما أن عوائد أسهم الشركات المالية الأمريكية المرتبطة بوزير الخزانة قد زادت بعد ترشحه لهذا المنصب، والشركات البريطانية التي لها صلات وثيقة بأعضاء البرلمان لديها ربحية وقيم أعلى. (Changwatchai & Dheera-Aumpon, 2024) ولكن قد تقوم بعض الشركات ذات الروابط السياسية، بالكشف بشكل انتقائي عن المعلومات والتلاعب بالبيانات في القوائم والتقارير المالية؛ وذلك لإخفاء المكاسب الناتجة عن هذه الروابط، مما يؤدي إلى وجود مستويات مرتفعة من عدم تماثل المعلومات في هذه الشركات (Kamarudin et al., 2021).

لذلك تلعب المراجعة أدوارًا مهمة في مراقبة إجراءات الإدارة، وخلق بيئة معلومات أفضل، وتقليل مخاطر الشركات، فالمراجعة هي عملية فحص يقوم بها شخص مستقل للحد من احتمال عدم توافق المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى، فإذا لم تكن عملية المراجعة ذات جودة عالية؛ فلا يمكنها التأكد من موثوقية المعلومات المنشورة من قبل المالكين، ويمكن أن يسبب هذا الأمر خسائر للعديد من المستثمرين، كما تعمل جودة المراجعة المرتفعة على تحسين دقة المعلومات المقدمة، وتمنح مستخدمي البيانات المالية، والمساهمين الفرصة لتقييم المركز المالي للشركة، ونتائج الأداء المالي، وسيتم استخدام البيانات المالية، وخاصة المساهمين، قرارات استنادًا إلى تقرير المراجعة الصادر عن مراجعي الحسابات المستقلين فيما يتعلق بنزاهة عرض البيانات المالية للشركة، وهذا يشير إلى أن الأطراف المستقلة تلعب دورًا مهمًا في اعتماد البيانات المالية للشركة (Anvarkhatibia et al., 2024).

والأدلة حول العلاقة بين الروابط السياسية للشركات، وجودة عملية المراجعة هي أدلة مختلطة، فالبعض يرى أن العلاقة بين الروابط السياسية، وجودة عملية المراجعة؛ علاقة موجبة؛ وذلك على أساس أن الإدارة في الشركات ذات الروابط السياسية تهتم بجودة المراجعة الخارجية ويقومون بتعيين مكاتب المراجعة الكبرى والمراجعين المتخصصين صناعيًا؛ لرغبتهم في تحسين الشفافية، ورفع جودة المعلومات المالية، وإرسال رسالة إلى السوق بأن إدارة الشركة لا تستغل مواردها، وأموالها بصورة غير قانونية،

والبعض الآخر يرى أن العلاقة بين الروابط السياسية، وجودة عملية المراجعة؛ علاقة سالبة؛ وذلك على أساس أن الإدارة في الشركات ذات الروابط السياسية، لا تهتم بجودة المراجعة الخارجية و تستعين بمكاتب المراجعة الصغرى؛ حيث تسعى إلى إخفاء المعلومات، والتعتيم على ممارسات ومعاملات الروابط السياسية، واستغلالهم لموارد وأصول الشركات لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصالح الأخرى مما يزيد من مشاكل الوكالة ؛ لذلك ،ومما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

- هل يوجد تأثير للروابط السياسية للشركات علي جودة المراجعة؟

هدف البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة، يتمثل هدف البحث في قياس أثر الروابط السياسية على جودة المراجعة.

فروض البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة، وما هو مستهدف من دراستها، ولتحقيق أهداف البحث، يمكن صياغة الفرض الآتي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية للشركات وجودة المراجعة".

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية والعملية من عدة عوامل واعتبارات، من أهمها ما يلي:

- ١- تحظى القضايا المتعلقة بالروابط السياسية للشركات باهتمام شديد؛ وذلك خوفاً من الأثر السلبي الناتج عن الاستغلال السيئ من قِبل المديرين والمساهمين المسيطرين على الروابط السياسية التي يتمتعون بها على حساب الأطراف الأخرى.
- ٢- بالرغم من تزايد الاهتمام بالروابط السياسية وجودة المراجعة، إلا أنه لم يتم تناول أثر الروابط السياسية، على جودة المراجعة.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث، وللإجابة على التساؤلات البحثية، واختبار مدى صحة الفروض يعتمد الباحث على هذا المنهج، الذي يعتمد على:

الدراسة النظرية:

يقوم الباحث من خلال الدراسة النظرية باستقراء الدراسات، والبحوث التي تخدم موضوع البحث من كتب، ودوريات، وإصدارات هيئات ومنظمات مهنية متعلقة بمتغيرات الدراسة (الروابط السياسية، جودة المراجعة)، ودراسة النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات، وذلك في محاولة لبيان أثر الروابط السياسية على جودة المراجعة، وصياغة الفروض التي تحكم شكل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الدراسة التطبيقية:

يقوم الباحث بإعداد دراسة تطبيقية تعتمد على عينة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، ويقوم الباحث باختيار عينة من تلك الشركات خلال سلسلة زمنية من (عام ٢٠١٨ حتى

عام ۲۰۲۲)، وفقاً لمدى استيفاء الشركات الضوابط التي يحددها الباحث وذلك لقياس متغيرات الدراسة، وتحليلها إحصائياً؛ لتوضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في البيئة المصرية.

تقسيمات البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة والهدف من البحث سوف يتم تقسيمه إلى:

الإطار العام للبحث.

الإطار النظري، والدراسات السابقة لمتغيرات البحث.

النتائج والتوصيات.

المراجع.

القسم الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة لمتغيرات البحث

أولاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (Brooks, ٢٠١٦):

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الروابط السياسية للشركات على اختيار المراجعين المتخصصين صناعياً من قبل الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية تشمل العينة ٧,٨٦٧ شركة وبلغت عدد المشاهدات ٥١,٤٠٨ خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣، تم جمع البيانات المتعلقة بالروابط السياسية من موقع اللجنة الانتخابية الفيدرالية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الروابط السياسية للشركات والطلب على المراجعين المتخصصين صناعياً، تزداد احتمالية تعيين مراجعين متخصصين في الصناعة بنسبة ٤٩,٩٧% للشركات ذات الروابط السياسية مقارنة بالشركات غير المرتبطة سياسياً، النتائج تعزز الفرضية أن الشركات المرتبطة سياسياً تميل إلى اختيار مراجعين ذوي جودة عالية لتقليل تكاليف الوكالة المرتبطة بالروابط السياسية.

٢- دراسة (Armadiyanti& Iswati, ٢٠١٩):

تهدف الدراسة إلى بيان تأثير الروابط السياسية على جودة المراجعة في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الإندونيسية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، وتحديد دور إدارة الأرباح كعامل مُحدد لتأثير تلك الروابط على اختيار مراجع الحسابات. شملت عينة الدراسة جميع الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، باستثناء الشركات التي من قطاع الخدمات المالية، وتكونت عينة الدراسة من ١٢١٣ مشاهدة للشركات خلال الفترة محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية تميل إلى اختيار مراجعين متخصصين في الصناعة؛ مما يدل على تأثير إيجابي للروابط السياسية على جودة المراجعة، بينما لم يثبت دور إدارة الأرباح كعامل مُحدد لتأثير تلك الروابط في اختيار مراجع الحسابات.

٣- دراسة (Salehi, ٢٠٢٠):

تهدف الدراسة إلى اختبار إذا ما كانت الروابط السياسية للشركات لها علاقة باختيار المراجعين، وأتعاب المراجعة، وأتعاب المراجعة غير العادية، أم لا، استخدمت الدراسة البيانات من عينة تتكون من ٧٥٦ مشاهدة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة، وذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية للشركات، واختيار المراجعين المعتمدين، وبين الروابط السياسية للشركات، وأتعاب المراجعة، وأتعاب المراجعة غير العادية، وتبين نتائج الدراسة - أيضًا - أن الروابط السياسية للشركات لها تأثير عكسي، وذو دلالة إحصائية على العلاقة بين الملكية المؤسسية، وأتعاب المراجعة، وأتعاب المراجعة غير العادية.

٤- دراسة (٢٠٢٠)، Vallensia:

تهدف الدراسة إلى اختبار تأثير استقلالية مجلس الإدارة، وتعقيد الشركات، والروابط السياسية للشركات، وحجم الشركة، ومخاطر الشركات على جودة عملية المراجعة، وتختبر الدراسة إذا ما كانت أتعاب المراجعة تتوسط العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة، وتعقيد الشركات، والروابط السياسية للشركات، وحجم الشركة، ومخاطر الشركات، وبين جودة عملية المراجعة، وتستخدم الدراسة البيانات من الشركات المدرجة في إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨؛ حيث تكونت عينة الدراسة من ١٢٢ شركة. توصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة ليس لها تأثير على أتعاب المراجعة، كما أن تعقيد الشركات ليس له تأثير على أتعاب عملية المراجعة، وتبين النتائج أن الروابط السياسية للشركات لها تأثير سلبي، وذو دلالة إحصائية على أتعاب عملية المراجعة، وكذلك حجم الشركة له تأثير إيجابي، وذو دلالة إحصائية في أتعاب عملية المراجعة، ولمخاطر الشركة تأثير سلبي على أتعاب المراجعة، وتبين النتائج أن أتعاب المراجعة لها تأثيرات إيجابية، وذات دلالة إحصائية على جودة عملية المراجعة، وتتوسط أتعاب المراجعة جزئيًا العلاقة بين حجم الشركة، وجودة المراجعة، وتبين من خلال الدراسة أن الروابط السياسية للشركات لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على جودة عملية المراجعة في الشركات المدرجة محل الدراسة في إندونيسيا.

٥- دراسة (٢٠٢٣)، Tantawy & Moussa:

تهدف الدراسة إلى بيان تأثير أنواع مختلفة من "الروابط السياسية" للشركات على قرارات اختيار مراجع الحسابات؛ وبالتالي جودة المراجعة، وآراء مراجع الحسابات، تعتمد الدراسة على مجموعة بيانات مُجمّعة يدويًا عن أنواع "الروابط السياسية" للشركات المدرجة في مصر من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩، وتكونت عينة الدراسة من ٤٢٦ مشاهدة للشركات خلال الفترة محل الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية من خلال مجالس الإدارة و كبار المساهمين تميل إلى اختيار مكاتب المراجعة الكبرى (Big ٤) لتعزيز شرعية الشركة، بينما تميل الشركات المرتبطة بالحكومة إلى التعاقد مع مكاتب المراجعة الصغرى (NonBig ٤) لتجنب زيادة الشفافية كما أن الشركات ذات "الروابط السياسية" من خلال مجالس الإدارة، أو كبار المساهمين تكون أكثر عرضة للحصول على

آراء إيجابية من مراجع الحسابات، بينما تكون الشركات المملوكة للحكومة أقل عرضة للحصول على مثل هذه الآراء.

تحليل نتائج الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات السابقة من حيث الهدف؛ فقد استهدفت بعض الدراسات اختبار تأثير الروابط السياسية للشركات على جودة عملية المراجعة، وما ينتج عنها من اختيار المراجعين، وخاصة المتخصصين صناعياً، وتحديد أتعاب المراجعة، وتقييم جودة عملية المراجعة. كما تهدف بعض الدراسات إلى بيان أثر الأنواع المختلفة للروابط السياسية على قرارات اختيار المراجعين وجودة المراجعة.

اختلف نتائج الدراسة حول تأثير الروابط السياسية للشركات على جودة المراجعة، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين الروابط السياسية للشركات واختيار مراجعين متخصصين صناعياً أو مكاتب المراجعة الكبرى، مما يوضح رغبة هذه الشركات في تعزيز مصداقيتها. على النقيض، توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة سالبة بين الروابط السياسية للشركات وجودة المراجعة وأتعاها، خاصة في حالة الشركات المملوكة للحكومة. كما توصلت الدراسات إلى أن تأثير الروابط السياسية يختلف حسب نوعها وطبيعتها، حيث تسعى الشركات ذات الروابط من خلال مجالس الإدارة أو كبار المساهمين إلى الحصول على آراء إيجابية من المراجعين، بينما تكون الشركات الحكومية أقل عرضة لذلك.

ثانياً: الإطار النظري:

أولاً: الروابط السياسية:

تمكن الروابط السياسية للشركات من الحصول على فرص تجارية، أو موارد تمويلية، أو تسهيلات أخرى من الحكومة، أو الهيئات السياسية، هذا يمكن أن يكون له تأثير كبير على نمو الشركات واستدامتها.

١- مفهوم الروابط السياسية:

أوضح (Ben Cheikh & Loukil, ٢٠٢٣) أن الشركات ذات الروابط السياسية هي تلك التي يكون فيها أحد كبار المساهمين (أي مساهم يتحكم بشكل مباشر، أو غير مباشر في ما لا يقل عن ١٠٪ من حقوق التصويت)، أو أحد المدراء التنفيذيين (الرئيس التنفيذي، رئيس مجلس الإدارة أو رئيس الشركة) وزيراً، أو رئيساً للحكومة، أو مرتبطاً بحزب سياسي، كما تعتبر الشركة ذات روابط سياسية حتى لو كانت هناك روابط قرابة بين المدراء، وكبار المساهمين، والمناصب الرئيسية في الحكومة.

وفي نفس السياق ذكر (Chakroun & Khemir, ٢٠٢٠) أن الشركة تعتبر مرتبطة سياسياً إذا كان أحد المساهمين أو أحد أعضاء مجلس إدارتها في نفس الوقت عضواً في البرلمان، أو وزيراً، أو ينتمي إلى حزب سياسي، أو كان أحد مساهميها، أو مديريها خلال فترة معينة ينتمي إلى البرلمان، أو كان رجل دولة، أو قريباً من سياسي معين أو حزب سياسي.

كما عرفها (Wei et al., ٢٠٢٣) بأنها الروابط التي تتشكل بين الشركات والجهات السياسية، والتي لها تأثير كبير على قيمة الشركة من خلال قنوات متعددة، وعليه أصبح بناء العلاقات السياسية

للشركات جانباً مهماً من استراتيجيتها الشركة، خاصةً عند التعامل مع تنظيم السوق، والتوسع الدولي، وتطوير المنتجات، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وهي العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع مؤسسات الحكومة والسياسيين، وقد تشمل هذه تعيينات سابقة أو حالية للرئيس التنفيذي، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو المديرين في المؤسسات الحكومية، كما قد تشمل العلاقات الشخصية وتتضمن ملاك الشركات، المديرين، وأعضاء مجلس الإدارة، العضوية في الأحزاب السياسية، المناصب الحكومية السابقة أو الحالية (Kubinec, et al., ٢٠٢١).

بناءً على ما سبق يمكن القول: أن الروابط السياسية هي العلاقات، والارتباطات بين الشركات، والكيانات السياسية مثل الأحزاب السياسية، أو أعضاء الحكومة، أو البرلمان، وقد تكون عن طريق ارتباطات مباشرة، أو غير مباشرة بين الشركات وصناع القرار السياسي، والتي غالباً ما تنشأ من خلال ملكية الأسهم، أو المناصب الإدارية، وتؤثر هذه الروابط السياسية في قرارات وأداء الشركات بشكل كبير من خلال الوصول للموارد، والحصول على الدعم التنظيمي والمالي، والتي من شأنها التأثير في القرارات الاستراتيجية، والأداء المالي لتلك الشركات.

٢- مزايا وعيوب بناء الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

- مزايا بناء الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

يرتبط بناء الروابط السياسية من وجهة نظر الشركات من الناحية المحاسبية بالعديد من المزايا (أو العوائد التي قد تحققها الشركات مقارنة بالعيوب (أو التكاليف) التي قد ترتبط بها، ويمكن إيجازها كما يلي:

- تُعد الروابط السياسية بمثابة موارد إستراتيجية؛ قد تسهم في تعظيم قيمة الشركة؛ نظراً لما قد توفره تلك الروابط من موارد ملموسة، وغير ملموسة، لا يمكن للشركات الأخرى المنافسة لها الحصول عليها، أهمها تمكن الروابط السياسية الشركات من الضغط على المؤسسات التمويلية التابعة للدولة للحصول على القروض اللازمة لها بأقل اشتراطات للمديونية، وبأقل تكلفة لرأس المال و أقل سعر فائدة مقارنة بالموجود بالسوق؛ وذلك لأن الروابط السياسية يمكن أن تحسن الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة، كذلك قد تخصص المؤسسات التمويلية قيمة أكبر للقروض الممنوحة للشركات المرتبطة سياسياً لتدعيم علاقاتها مع السياسيين والحكومة. (فودة، ٢٠٢٢)

- يمكن الاستفادة من الروابط السياسية لتأمين ممارسات التَجَنُّب الضريبي للشركات؛ بحيث يكون المسؤولون عن الإدارة لديهم القدرة على تنفيذ ممارسات التَجَنُّب الضريبي، وذلك استغلالاً لما توفره الروابط السياسية من انخفاض مخاطر الاكتشاف، وانخفاض الحاجة إلى الشفافية، وزيادة الميول نحو المخاطرة، كما يمكن للشركات ممارسة الضغوط للحصول على حوافز ضريبية (et al., ٢٠٢١, Widarjoe).

- الروابط السياسية للشركات تعمل على زيادة قيمة الشركة طبقاً للمصالح المتبادلة بين الأطراف السياسية، والشركات، وذلك من خلال تجنب الغرامات، أو الإجراءات القانونية من قبل منظمي سوق المال؛ مما يوجد اتجاه عام بين المستثمرين في سوق المال بأن هذه الشركات لديها قدرات، وإمكانات على استغلال

نفوذها، والتوسع في مجال عملها أكثر من غيرها؛ مما ينعكس على زيادة القيمة السوقية لأسهمها (عقيلي ورزق، ٢٠٢٣).

■ تُمكن الروابط السياسية الشركات من الحصول على مزايا تنافسية من خلال الوصول إلى الموارد الحكومية والدعم السياسي، ويساعدها ذلك على زيادة الاستثمار، والابتكار، وزيادة القيمة السوقية، كما أن الشركات التي تضم أعضاء مجلس إدارة ذوي علاقات سياسية قوية لديها أداء أفضل في السوق من الشركات التي لا تضم مثل هؤلاء الأعضاء، كما أن لديها قدرة أكبر على جذب الاستثمار من بقية المؤسسات المالية (Brahma et al., ٢٠٢٣).

■ يمكن للروابط السياسية أن تلعب دورًا رئيسيًا في ضمان مساءلة إدارة الشركة؛ حيث إن الشركات ذات الروابط السياسية لديها أعضاء مجلس إدارة، وكبار مسؤولين ملتزمين بتطبيق معايير عالية من الحوكمة، والأخلاق، والامتثال، من خلال العمل عن كثب مع الجهات التنظيمية، والسياسيين، ويمكن لهذه الشركات ضمان أن تكون ممارسات الحوكمة شفافة، ومتوافقة مع أحدث المعايير التنظيمية؛ مما يساعد على حماية سمعتها، ومصالح المستفيدين من الشركة (Harianto, ٢٠٢٢).

- عيوب (تكاليف) بناء الروابط السياسية للشركات من الناحية المحاسبية:

يرتبط بناء الروابط السياسية من وجهة نظر الشركة بالعديد من العيوب (أو التكاليف) من الناحية المحاسبية:

■ وجود انخفاض في قيمة الشركات المرتبطة سياسيًا؛ نتيجة فقدان السياسيين، أو المسؤولين الحكوميين المرتبطين بهم لسلطتهم، ومناصبهم السياسية، وكذلك اكتساب السياسيين الأعداء للسلطة، بمعنى أصدقاء غير مناسبين في الوقت الخطأ؛ والدليل على ذلك ردود فعل أسعار الأسهم بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية؛ خاصةً بعد فوز الحزب الجمهوري بالانتخابات الرئاسية في عام (٢٠٠٠م)، ولوحظ ارتفاع قيمة الشركات المرتبطة سياسيًا بالحزب الجمهوري مقابل انخفاض قيمة الشركات المرتبطة بالحزب الديمقراطي الخاسر في الانتخابات (فودة، ٢٠٢٢).

■ يُمكن أن تؤدي الروابط السياسية إلى قرارات إدارية أكثر خطورة ومخاطر تجارية أعلى؛ مما قد يزيد من احتمالية حدوث أزمة مالية؛ وذلك لأن الشركات التي تتمتع بروابط سياسية قوية قد تشعر أن لديها ضمانًا بناءً على هذه الروابط؛ مما قد يدفعها إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر مخاطرة، كما أن الروابط السياسية بين الشركات والسياسيين هي علاقة تبادلية؛ حيث يستفيد كل طرف من الآخر، وتقل قيمة الشركة إذا كانت التكلفة التي تتحملها الشركة لإنشاء والحفاظ على هذه الروابط أكبر من فوائدها (Nguyen et al., ٢٠٢٣).

■ قد يؤدي الاعتماد على الروابط السياسية للحصول على الموارد والدعم أيضًا إلى الافتقار إلى التنوع والاعتماد المفرط على مصدر واحد، الأمر الذي قد يكون محفوفًا بالمخاطر بالنسبة لاستدامة الشركة على المدى الطويل، ووفقًا لمنظور الرؤية الاجتماعية، والذي يستند في حججه إلى نظرية المصلحة العامة، يجب على السياسيين استخدام الموارد لتعزيز المشاريع الاجتماعية، أو علاج فشل؛ لأن وضعهم

السياسي قد يعني أنهم مسؤولون عن الدفاع عن المصلحة العامة، وتحسين الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي قد يحاول السياسيون تزويد الأفراد ببعض الخدمات العامة (على سبيل المثال، من خلال زيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات)؛ لأنهم يهتمون أكثر برفاهية المجتمع ومصالحه على حساب مصلحة الشركة (De Andres et al., ٢٠٢٣).

- يُمكن أن تؤدي الروابط السياسية إلى ارتفاع تكلفة رأس المال للشركات؛ مما يؤدي إلى انخفاض الربحية، والأداء المالي، كما قد تواجه الشركات ذات الروابط السياسية مزيداً من المراجعة، ومخاطر السمعة؛ مما قد يؤثر سلباً على سعر أسهمها وقيمتها السوقية (Wahyono, ٢٠٢٣).
- قيام مدراء الشركات المرتبطة سياسياً بإخفاء الفوائد أو (المزايا) التي يمكن الحصول عليها من إقامة الروابط السياسية؛ وذلك لخداع المستثمرين، وأصحاب المصالح الأخرى، وتحقيق مكاسب على حسابهم، بالشكل الذي قد يبنى بارتفاع مشاكل الوكالة، وما يرتبط بها من تكاليف، نتيجة تزايد حالة عدم تماثل المعلومات، وإخفاء المعلومات المحاسبية السلبية للحفاظ على الروابط السياسية مع الحكومة، بما قد يتسبب في انهيار أسعار أسهم تلك الشركات في المستقبل، وذلك بمجرد الإعلان عن المعلومات المحاسبية السلبية المخفية (فودة، ٢٠٢٢).

بناءً على ما سبق الروابط السياسية لها منظوران: منظورٌ إيجابي وهو: المساهمة في تعظيم قيمة الشركة كمورد إستراتيجي، وتسهيل ممارسات التجنب الضريبي، وزيادة القيمة السوقية للشركة، والحصول على مزايا تناقصية، وضمان مساءلة إدارة الشركة وإلزامها بتطبيق معايير عالية من الحوكمة، والأخلاق، والامتثال، ومنظور سلبي يتمثل في انخفاض قيمة الشركات عند فقدان الروابط السياسية، وزيادة المخاطر التجارية، واحتمال الضائقة المالية، والافتقار إلى التنوع، والاعتماد المفرط على مصدر واحد، وارتفاع تكلفة رأس المال، وانخفاض الربحية، ومشاكل الوكالة نتيجة إخفاء المعلومات المالية السلبية، لذلك يمكن القول إن الروابط السياسية للشركات يمكن أن تكون إيجابية إذا تم التعامل معها بشكل شفاف ومسئول، وتحترم القوانين والأخلاقيات العامة. وعلى العكس من ذلك؛ يمكن أن تكون هذه الروابط سلبية إذا تم استغلالها بشكل غير مشروع، وتتعارض مع مصالح المجتمع والدولة.

ثانياً: جودة المراجعة:

أدى التعقيد المتزايد لمعاملات الأعمال، والمعايير المحاسبية، والفضائح السياسية، والفساد إلى زيادة الطلب على عمليات المراجعة مرتفعة الجودة التي توفر مستوى مرتفعاً من التوكيد المستقل على مصداقية، وجودة التقارير، والقوائم المالية.

١ - مفهوم جودة المراجعة:

تشير جودة المراجعة إلى مدى تميز المراجع في القيام بمهامه وواجباته، ويمكن تعريفها على أنها تقييم مستقل لفاعلية نظام إدارة الجودة في المنظمة، وتتضمن جودة المراجعة العديد من الجوانب التي يجب التأكد من خلالها؛ حيث يتم التأكد من أن المراجعة تتم بشكل مستقل ومهني، كما يُطلب من المراجعين تقييم جودة التقارير المالية للشركات بحيث تُستخدم كمرجع لاتخاذ قرارات استثمارية فعالة، هذا بالإضافة

إلى أن المراجعة الخارجية مرتفعة الجودة ، تُعد آلية إشرافية مهمة في ضمان التوقيت المناسب والدقيق للقرارات المالية (Chinhayu, ٢٠٢٤).

وينظر إلى عملية المراجعة على أنها ذات جودة عالية، إذا اكتشف المراجع أخطاءً جوهرية، أو سهواً، أو مخالفات، وقام بالإبلاغ أو تصحيح أي مشكلات جوهرية تم اكتشافها (Lento & Yeung, ٢٠٢٣).

كما عرفها (Dhanial, ٢٠٢٣) بأنها الحالة التي يُبلغ فيها المراجع عن أي اختلافات مع المبادئ المحاسبية الموجودة في البيانات المالية للعميل، وذلك بعد إتمام إجراءات المراجعة المصممة لهذا الغرض، كما يعتمد تحديد جودة المراجعة على كيفية فهم المراجع لنشاط العميل، ومرونة تطبيق معايير المحاسبة حسب الحاجة، وقدرة الشركة التنافسية، والظروف الاقتصادية، والصناعة التي تعمل فيها الشركة.

بينما عرفها (Santi et al., ٢٠٢٣) بأنها دقة المعلومات التي يبلغ عنها المراجع وفقاً لمعايير المراجعة التي يستخدمها، ويجب أن تعكس المعلومات الوضع المالي الحقيقي للشركة، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء، وتعكس مدى موثوقية ودقة عملية المراجعة والمعلومات الناتجة عنها.

كما عرفها (Doloksaribu & Firdaus, ٢٠٢٣) بأنها عملية منهجية للحصول على أدلة وتقييمها بشكل موضوعي فيما يتعلق بالبيانات حول الأنشطة والأحداث الاقتصادية لتحديد درجة التوافق بين هذه البيانات والمعايير المحددة مسبقاً، ونقل النتائج إلى الأطراف المعنية.

بناءً على ما سبق؛ فإن جودة المراجعة تشير إلى دقة وفعالية عمل المراجع في اكتشاف الأخطاء، أو الاحتيال، والإبلاغ عنها في نظام محاسبة العميل، ومدى دقة وموضوعية تقرير المراجعة، من خلال التزام المراجع بمعايير المراجعة، وقواعد السلوك المهني.

٢- أهمية جودة المراجعة:

■ بعد الأزمة المالية العالمية، أصبحت هناك مخاوف متزايدة بشأن جودة المراجعة ونزاهة المراجعين. فجودة المراجعة تعتبر عاملاً حاسماً في عملية المراجعة، وتلعب دوراً أساسياً في ضمان تقديم المعلومات الاقتصادية الصحيحة، مع زيادة الضغوط من الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين، والبنوك، ومقدمي الائتمان، ولذلك أصبحت هناك حاجة ملحة لتحسين جودة المراجعة (Hubais et al., ٢٠٢٣).

■ تساعد جودة المراجعة قطاع الخدمات المالية في إندونيسيا على ضمان صحة، ودقة البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا، كما تساعد على حماية المستثمرين من المعلومات الخاطئة والاحتيال، حيث تتحمل إدارة الشركات مسؤولية إعداد بيانات مالية دقيقة وصادقة، ثم يتم مراجعتها سنوياً من قبل مراجعين خارجيين، ونشرها على الصفحة الإلكترونية لبورصة إندونيسيا (Yolandita, ٢٠٢٢).

■ تساهم جودة المراجعة في الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك من خلال اكتشاف المخالفات الجوهرية، والإبلاغ عنها أثناء مراجعة البيانات المالية للشركات المدرجة في هونغ كونغ، وتساعد جودة المراجعة المرتفعة في حوكمة الشركات، كما ينتج انخفاض قيمة عملاء مكاتب المراجعة نتيجة لتغيرات جودة مراجعة البيانات المالية، لذلك فجودة المراجعة لدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى

تكون أعلى من شركات المراجعة الأخرى، كما أن جودة المراجعة بين مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى غير متساوية (Tran et al., ٢٠١٧).

■ جودة المراجعة تتعلق بالتمثيل العادل للمعلومات المالية؛ حيث إن دقة الأرباح المعترف بها هي الشرط الأساسي لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية، لذلك تسعى الشركات ليطم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، لتقديم مراجعة عالية الجودة، وبيانات مالية موثوقة، وأقل أخطاء محاسبية في بياناتها المالية، وفي الوقت نفسه تخضع هذه الأنواع من الشركات للحصول على تقارير مراجعة أكثر ملاءمة، وهي أقل ميلاً إلى الاستسلام للسلوك المتنوع للفرص من جانب المديرين، بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل المكاتب الأربعة الكبرى لديها ميل أقل للاحتيال المالي، وكذلك مستويات عالية من التحفظ في تقديرات الأرباح (Mohammed et al., ٢٠١٩).

■ مراجعة البيانات المالية هو أداة أساسية لتخفيض عدم تناسق المعلومات، مما يسهم في تعزيز كفاءة الأسواق المالية، ومع ذلك، إذا كانت عملية المراجعة تؤدي إلى تحسين أداء الأعمال، فلا بد من وجود مستوى عالٍ من مصداقية وموثوقية في المعلومات المالية المُراجَعة، وفي الوقت الحاضر حيث ارتفع عدم تناسق المعلومات بين الأطراف المختلفة، ونظرًا لأن البيانات المالية تلعب دورًا محوريًا في توجيه قرارات الاستثمار، أصبحت مهنة المراجعة أكثر أهمية من أي وقت مضى، فهي تضمن دقة وشفافية المعلومات المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويساعد في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة. (Elewa & El-Haddad, ٢٠١٩).

■ هناك علاقة موجبة بين جودة المراجعة، وجودة التقارير المالية في سياق الشركات الأمريكية، تظهر النتائج أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يمكنها تقييد محاولات المديرين لإدارة الأرباح، وقد قدر هؤلاء إدارة الأرباح على أنها ميل المديرين إلى تقريب الأرقام المحاسبية لتحقيق الأرباح المرجوة، ولاحظوا أن هذه الأنشطة يتم تقليلها بشكل كبير من خلال الاستعانة بمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، وبالمثل، أبلغوا عن نتائج سلبية أيضًا في سياق الشركات الأمريكية، حيث تخفف مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى من التقديرات المفرطة للشركات بشكل كبير، وهذا نابع من الحاجة إلى حماية العلامات التجارية التي بنوها لأنفسهم (Awuye, ٢٠٢٢).

بناءً على ما سبق فجودة المراجعة تلعب دورًا مهمًا في ضمان سلامة القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية، وتوفير التمثيل العادل للمعلومات المالية، ودقة الأرباح المعترف بها، وتخفيض عدم تناسق المعلومات، والمحافظة على كفاءة أسواق رأس المال، فهي مصدر مهم للمعلومات للمساهمين، والمستثمرين، والجهات الأخرى ذات المصلحة، كما تساعد جودة المراجعة على ضمان أن هذه المعلومات دقيقة وموضوعية، وتساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة من خلال توفير معلومات دقيقة وموضوعية عن أداء الشركة.

٣- مؤشرات قياس جودة المراجعة:

هناك العديد من المؤشرات التي تناولت قياس جودة المراجعة، يمكن عرضها على النحو التالي:

أتعاب المراجعة:

تتأثر جودة المراجعة بشكل كبير بمستوى أتعاب المراجع، وهي أحد العوامل الخارجية المؤثرة على أداء عملية المراجعة، تشكل هذه الأتعاب الأساس المادي الذي يمكن المراجع من تنفيذ مهامه بكفاءة وفعالية. يتم تحديد أتعاب المراجعة من خلال اتفاق تعاقدی متبادل بين المراجع والعميل، حيث يراعى فيه نطاق العمل وتعقيده والوقت اللازم لإنجازه، وكلما كان المراجع كفاء وذو خبرة كلما زادت أتعاب المراجعة، تلعب قيمة الأتعاب دورًا محوريًا في تحديد جودة المراجعة، فالأتعاب المنخفضة قد تؤدي إلى مراجعة محدودة النطاق أو منخفضة الجودة، حيث قد يضطر المراجع لتقليص ساعات العمل أو الاعتماد على أفراد أقل خبرة لتقليل التكاليف. في المقابل، الأتعاب المرتفعة نسبيًا تمكن المراجع من تخصيص موارد أكثر لإنجاز عمله بكفاءة، مما يساعد على ارتفاع جودة المراجعة، تفضل الشركات الكبيرة المراجعين الذين يتقاضون أتعابًا أعلى من أجل الحصول على مراجعة مرتفعة الجودة؛ حيث إن هذه الشركات تدرك أهمية المراجعة عالية الجودة في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في قوائمها المالية، وبالتالي تحسين صورتها في السوق، يجب على المراجعين الموازنة بين تحديد أتعاب عادلة تعكس قيمة خدماتهم وبين الحفاظ على قدرتهم على المنافسة في السوق، كما يتعين عليهم الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، وضمان أن مستوى الأتعاب لا يؤثر سلبيًا على استقلاليتهم في أداء مهامهم (Koswara et al., ۲۰۲۳).

وقد تشير أتعاب المراجعة المرتفعة إلى أن عملية المراجعة أكثر تعقيدًا؛ مما يتطلب من المراجعين بذل المزيد من الجهد من ناحية أخرى، قد تؤدي أتعاب المراجعة الكبيرة إلى تكوين علاقة اقتصادية بين العميل والمراجع؛ مما قد يؤثر على استقلالية المراجع (Mansur et al., ۲۰۲۲).

حجم مكتب المراجعة:

أوضحت دراسة (Salman & Setyaningrum, ۲۰۲۳) أن حجم مكتب المراجعة يؤثر على جودة المراجعة؛ حيث إن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لا تعتمد اقتصاديًا على العملاء، كما أن لديها القدرة على التصرف باحترافية واستقلالية تجاه العملاء مقارنة بمكاتب المراجعة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، تقوم مكاتب المراجعة الكبرى بالضغط على العملاء لتمتع عن تقديم تقارير دون المستوى المطلوب. وأشارت دراسة (Hsieh et al., ۲۰۲۲) أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أكثر تحفظًا في اتخاذ قرارات قبول العملاء من المكاتب الصغيرة، وعلى وجه التحديد، من المرجح أن ترفض هذه المكاتب قبول العملاء الذين لديهم مخاطر مراجعة أعلى من المكاتب الصغرى، وهذا يتوافق مع فكرة أن المراجعين الكبار يواجهون خسائر أكبر من فشل عملية المراجعة مقارنة بالمراجعين الأصغر حجمًا من حيث تراجع السمعة.

نوع المراجعة:

تتعدد أنواع المراجعة، فالمراجعة المشتركة هي اتحاد في عملية المراجعة، يتم فيه تعيين فريق من المراجعين من مكاتب مختلفين على الأقل لمراجعة بيانات مالية لعميل بشكل مشترك، ومشاركة عمل المراجعة والتوقيع بشكل مشترك على تقرير المراجعة، من أجل تحسين جودة المراجعة من خلال تعزيز كفاءة واستقلالية المراجع، وبالتالي ضمان دقة التقارير أو دقة رأي المراجعة، أما المراجعة الثنائية فهي

اتحاد مراجعة يتم فيه تعيين فريق من المراجعين من مكاتبين مختلفين على الأقل لمراجعة مجموعتين مختلفتين من البيانات المالية للعميل بشكل منفصل، وإصدار آراء مراجعة منفصلة من أجل تعزيز جودة التقارير المالية، وتوفير معلومات مالية موثوقة، ومن المثير للاهتمام أنه بالنسبة للعديد من الشركات المدرجة في مصر، تعد المراجعة المشتركة ممارسة اختيارية، يتم إجراؤها كأفضل خيار للمراجعة، في الواقع، مصر من بين الدول القليلة التي تسمح بالمراجعة الفردية، والمراجعة المشتركة، والمراجعة الثنائية، وبالتالي، يتفاجئ تعقيد سوق المراجعة المصري بسبب صعوبة التمييز بين أنواع المراجعة المختلفة من حيث تقييم جودة المراجعة. (AbuRaya, ٢٠٢٣)

كما أشارت دراسة (Mohanty, ٢٠٢٣) أن المراجعة المشتركة اختيارية في الهند؛ حيث تمارس ١٤٨ شركة فقط مدرجة في بورصة NSE المراجعة المشتركة، تنتمي هذه الشركات إلى عشرة قطاعات مختلفة، أظهر تحليل أجرته مجموعة PDG أن أكبر خمس مكاتب مراجعة في الهند تدير ما يصل إلى ٣١٠ مهام لشركات Nifty٥٠٠ في السنة المالية ٢٠٢٣، أو ما يقرب من اثنين من أصل كل ثلاث عمليات مراجعة، توصلت إلى أن المراجعة المشتركة لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح، وموثوقية البيانات المالية للشركات؛ مما يحسن من جودة المراجعة.

تخصص مكتب المراجعة:

يُقَال إن المراجع لديه تخصص صناعي إذا كان لديه عملاء بنسبة تزيد عن ثلاثين في المائة (٣٠٪) من الأصول الإجمالية لجميع الشركات في الصناعة، فالمراجعون المتخصصون لديهم معرفة وفهم أفضل لخصائص أعمال العميل مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين، كما أنهم أكثر عرضة لاكتشاف الأخطاء والتجاوزات التي تحدث في البيانات المالية، لذا يمكنهم مساعدة الشركات في تقديم معلومات أفضل عن الربح؛ مما يساعد في تحسين جود المراجعة (Trianjani, ٢٠٢٣).

وأوضحت دراسة (Rijal& Bakri, ٢٠٢٣) إن المراجع المتخصص يتمتع بمعرفة وخبرة أكبر في صناعة معينة، ويرتبط ذلك بشكل إيجابي بجودة المراجعة، فالمراجعون المتخصصون في صناعة معينة يكونون أكثر قدرة على اكتشاف الأخطاء المادية والإبلاغ عنها، لأن تخصصهم يمنحهم فهماً أفضل للمخاطر والخصائص الفريدة لتلك الصناعة، كما أنهم أقل عرضة لإصدار آراء استمرارية النشاط للشركات التي تواجه صعوبات، بفضل معرفتهم وفهمهم العميق للظروف التجارية والسوقية الأساسية، مما يمكنهم من تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل بشكل أفضل، وبالتالي تحقيق جودة مراجعة أعلى.

بناءً على ما سبق هناك مجموعة متنوعة من العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على جودة المراجعة مثل أتعاب المراجعة؛ فكلما كانت أتعاب المراجعة مرتفعة، دل ذلك على أن عملية المراجعة أكثر تعقيداً، وتتطلب مزيداً من الجهد؛ مما قد يؤدي إلى جودة مراجعة أعلى، لكن الأتعاب المرتفعة قد تؤثر سلباً على استقلالية المراجع، وحجم مكتب المراجعة: فمكاتب المراجعة الكبرى توفر جودة مراجعة أعلى لاستقلاليتها، وقدرتها على رفض العملاء ذوي المخاطر المرتفعة، نوع المراجعة: فالمراجعة المشتركة

والثنائية تعزز جودة المراجعة مقارنة بالمراجعة الفردية، تخصص المراجع: فالمراجعون المتخصصون في قطاع معين أكثر قدرة على فهم مخاطر القطاع، والتعرف على الانحرافات؛ مما يرفع من جودة المراجعة.

ثالثاً: العلاقة بين الروابط السياسية وجودة المراجعة:

قد تهتم الشركات ذات الروابط السياسية بجودة المراجعة الخارجية لاكتساب الثقة والمصداقية من خلال إظهار التزامها بالشفافية والمساءلة وكسب ثقة الأطراف الخارجية. وعلى النقيض، قد لا تهتم بجودة المراجعة الخارجية؛ حيث ترغب في إخفاء ممارساتها غير القانونية في مقابل العوائد السياسية التي تحصل عليها.

١ - الروابط السياسية وارتفاع جودة المراجعة:

أشارت دراسة (Choi & Wong, 2007) إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تلتزم بمعايير المراجعة الدولية، وتقدم جودة مراجعة مرتفعة؛ فقد تكون هي الخيار المفضل للشركات ذات الروابط السياسية من خلال حَمَلَة أسهمها، أو كبار مديريها بهدف طمأننة أصحاب المصالح بأن إدارة هذه الشركات لن تستغل نفوذها، أو تتلاعب بموارد الشركات، وبالتالي؛ فقد يُنظر إلى اختيار مكاتب المراجعة مرتفعة الجودة على أنها محاولة لإظهار رغبة الشركة في دعم مصداقية التقارير التي تمت مراجعتها. ووفقاً لدراسة (Guedhami et al., 2009)؛ فإن الشركات التي تضم كبار السياسيين بين حَمَلَة أسهمها، وكبار مديريها لديها احتمال مرتفع لاختيار مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، لدعم سمعتها، وتأكيد تحسين شفافيتها.

وتؤكد دراسة (Guedhami et al., 2014) على أن الشركات ذات الروابط السياسية تميل إلى تعيين مكاتب المراجعة مرتفعة الجودة مثل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى؛ باعتبار عملية المراجعة تمثل آلية إلزاميةً لخفض مشاكل الوكالة، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وكذلك لترسل إشارات إلى السوق بأن إدارة هذه الشركات ترغب في رفع مستويات الشفافية المحاسبية، وإقناع المستثمرين بأنها تُحجم عن استغلال علاقاتها في استغلال موارد الشركة، ووفقاً لنظرية الوكالة؛ فإن تعيين مكاتب المراجعة عالية الكفاءة والجودة بواسطة الشركات ذات الروابط السياسية يعكس التكاليف الإلزامية لخفض تكاليف الوكالة.

وأوضحت دراسة (Humphery and Powell, 2014) أن الشركات ذات الروابط السياسية تبحث بصورة نشطة عن آراء المراجعة الإيجابية كوسيلة لإظهار الحوكمة والمساءلة السليمة لدعم مشروعيتها، حيث أن الروابط السياسية للشركات قد تحميها من الاستغلال المحتمل والفساد الحكومي، وبالتالي؛ خفض حاجة الشركات ذات الروابط السياسية إلى إخفاء جودة أرباحها في الدول ذات الحوكمة الضعيفة. كما أكدت دراسة (Yang 2013) على أن المراجعين قد يستفيدون من الشركات ذات الروابط السياسية من حيث كونهم قد يستوعبون العملية التشريعية بصورة أفضل، ويمارسون الضغوط للحصول على قرارات تشريعية إيجابية، وبالتالي؛ فقد يُقيّم المراجعون الشركات ذات الروابط السياسية على أن لديها مخاطر مراجعة منخفضة.

وأكدت دراسة (Khan et al., 2016) على أن جودة المراجعة تلعب دوراً هاماً في تقليل تأثير الروابط السياسية على تكاليف الوكالة، كما أن مكاتب المراجعة الكبرى لديها القدرة على تقديم خدمات مراجعة ذات جودة أفضل؛ لأنها قادرة على الاستثمار في تقنيات مراجعة أفضل، وتوظيف أشخاص ذوي

مستويات أعلى من الخبرة، علاوة على ذلك، يمكنهم تقديم عمليات مراجعة ذات جودة أعلى من مكاتب المراجعة الصغرى؛ حيث إن هذه المكاتب تُبَلِّغ عن الأخطاء التي تُكتَشَف أثناء المراجعة بسبب الحرص على حماية سمعتهم، ولديهم القدرة على تَحَمُّل ضغط العميل، والعمل بشكل أكثر استقلالية.

كما أوضحت دراسة (Brooks, ٢٠١٦)، أن الشركات ذات الروابط السياسية قد تتمتع بمزايا اقتصادية تُمكنها من الحصول على عقود حكومية، ولكنها قد تزيد من المخاطر، مثل انخفاض جودة التقرير المالي، وزيادة مخاطر الفساد، و يُمكن أن يؤدي اختيار مراجع متخصص في الصناعة إلى تقليل هذه المخاطر؛ وذلك لأن لديهم معرفة أفضل بنشاط الشركة، وبالتالي يُمكنهم اكتشاف أي أنشطة غير قانونية، أو غير شفافة، كما أنهم ذوو سمعة أفضل، ويُمكنهم تقديم مراجعة عالية الجودة، فَيُمكن للشركات ذات الروابط السياسية استخدام هذا الاختيار لتعزيز سمعتها، وثقة المستثمرين في تقاريرها المالية، والتقليل من مخاطر التقاضي من خلال تقديم مراجعة دقيقة وشاملة، والالتزام بمعايير مهنية صارمة.

وأكدت دراسة (Khan et al., 2016) أن الشركات ذات الروابط السياسية لديها احتمال مرتفع لتعيين مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لحل مشاكل الوكالة، وهذا يؤكد على أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يمكنها تخفيض فساد وانتهازية الإدارة، خاصة في الدول ذات مستويات حماية المستثمر المنخفضة. كما توصلت دراسة (Fan and Wong, 2005) إلى وجود علاقة بين مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ومصداقية المعلومات المحاسبية.

بناء على ما سبق يتضح أن الشركات ذات الروابط السياسية تميل بشكل كبير لاختيار مكاتب المراجعة الكبرى، وخاصة الأربعة الكبار، وذلك لعدة أسباب رئيسية. تهدف هذه الشركات من خلال هذا الاختيار إلى طمأنة أصحاب المصالح بعدم استغلال نفوذها، ودعم مصداقية تقاريرها المالية، وتحسين شفافيتها وسمعتها، بالإضافة إلى خفض مشاكل الوكالة وتقليل عدم تماثل المعلومات. وتتميز مكاتب المراجعة الكبرى بقدرتها على تقديم جودة مراجعة أعلى نظراً لإمكاناتها في الاستثمار بتقنيات مراجعة متطورة، وتوظيف خبراء ذوي كفاءة عالية، فضلاً عن حرصها على حماية سمعتها وقدرتها على مقاومة ضغط العميل والعمل باستقلالية. كما أن اختيار الشركات ذات الروابط السياسية لمراجع متخصص في الصناعة يمكن أن يساهم في تقليل مخاطر الفساد وانخفاض جودة التقارير المالية. وتلعب جودة المراجعة دوراً هاماً في تقليل تأثير الروابط السياسية على تكاليف الوكالة.

٢- الروابط السياسية وانخفاض جودة المراجعة:

أوضحت دراسة (Tessema & Abou-El-Sood, 2022) أن هناك مجموعة من الانتقادات تُوجَّه إلى الأعضاء المؤثرين سياسياً لمشاركتهم في الأنشطة التجارية؛ مما يساهم في تدهور الأداء المالي، ورفع معدلات الفساد، وخفض جودة التقارير المالية، وغياب حماية المستثمرين؛ حيث يكون لدى الأفراد الداخليين بالشركات حوافز قوية لتحقيق المزايا الخاصة من الروابط السياسية؛ بحيث يمكنهم استرداد التكاليف التي تحملوها في عملية تطوير هذه الروابط السياسية؛ وبالتالي فالروابط السياسية تجعل المديرين أقل شفافية، وتؤدي إلى خفض جودة الأرباح؛ لأنها تحمي الشركات من خلال الأعضاء المؤثرين سياسياً، وتقتصر وجهة النظر هذه أن الشركات ذات الروابط السياسية لديها حوافز أقل لإرسال إشارات حول جودة

المراجعة المرتفعة؛ لأنه يمكنها الوصول إلى القروض والمزايا الحكومية بتكلفة أقل؛ وبالتالي فالروابط السياسية يتم ربطها بتقويض استقلالية المراجع، وتؤثر كذلك في اختيار المراجع مع وجود علاقة إيجابية بين احتمال تلقي الشركة لرأي مراجعة متحيز، والروابط السياسية للرئيس التنفيذي للشركة، والذي يؤدي في النهاية إلى وجود علاقة سلبية بين الروابط السياسية للشركات وجودة المراجعة.

وتؤكد دراسة (Cheng et al., 2015) على أن الشركات ذات الروابط السياسية ترتبط بظهور صراعات الوكالة، وتميل إلى تخفيض الإفصاح عن المعلومات الرئيسة إلى أدنى المستويات، وتصدر غالبًا القوائم المالية منخفضة الجودة، ويكون لديها حوافز أقل لتقديم تقارير الأرباح عالية الجودة مقارنة بالشركات التي بدون روابط سياسية، وقد أكدت الدراسة على وجود علاقة سلبية بين الروابط السياسية للشركات وقرار اختيار المراجع؛ ويوضح ذلك أن الشركات ذات الروابط السياسية لا تميل إلى تعيين المراجعين المؤهلين بصورة كافية، وينقصها الوعي الكافي بالدور الرقابي لعملية المراجعة، وأهمية المعلومات التي تقدمها عملية المراجعة.

وأوضحت دراسة (Liu et al., 2020) أنه برغم أن الشركات ذات الروابط السياسية لديها فرصة أفضل للحصول على القروض بتكلفة أقل، والحصول على التمويل بالذئب والوصول إلى الأرصد العامة، وانخفاض العقوبات التي يمكن فرضها عليها مقارنة بالشركات بدون الروابط السياسية. إلا أن دراسة (Harymawan, 2020) قد أكدت على أن الروابط السياسية للشركات تؤثر سلبيًا في الطلب على مكاتب المراجعة مرتفعة الجودة؛ مما يقترح أن الشركات ذات الروابط السياسية قد تميل إلى توظيف المراجعين من مكاتب المراجعة الصغرى؛ كوسيلة لحماية مصالحها السياسية، وإخفاء أنشطة التلاعب والبحث عن الأرباح والمصالح الشخصية.

وأشارت دراسة (Tessema, 2020) أنه في الشركات ذات الروابط السياسية، تتخضع قيود الموازنة؛ لأن لديها فرصة مرتفعة للحصول على الدعم من الحكومة عندما تواجه الكساد المالي، والحصول بصورة متكررة على القروض البنكية؛ مما يقترح أن لديها حوافز منخفضة لإدارة الأرباح مقارنة بالشركات بدون الروابط السياسية؛ وبالتالي فقد تصبح أهمية المراجعة كأداة رقابية أقل أهمية بالنسبة للشركات ذات الروابط السياسية مقارنة بالشركات بدون الروابط السياسية، وقد تتردد الشركات ذات الروابط السياسية في تعيين مكاتب المراجعة الكبرى لتحسين شفافية التقارير المالية؛ لأنها بالفعل لديها قدرة على الوصول إلى القروض من البنوك الحكومية، وقد تتلاعب بالتقارير المالية؛ لذلك تُعَيّن مكاتب المراجعة الصغرى لإخفاء الممارسات الاحتيالية.

كما أشارت دراسة (Habib et al. 2017) إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية تُعَيّن مكاتب المراجعة منخفضة الجودة لتغطية أنشطة التلاعب، وتحقيق المنافع الخاصة بها؛ حيث إنها تتلاعب بالمعلومات المحاسبية؛ لإخفاء أدائها الفعلي. وباستخدام البيانات من عينة دولية أكدت دراسة (Guedhami et al., 2009) على أن الشركات المخصصة جزئيًا ذات الملكية الحكومية المرتفعة تميل

إلى تعيين مكاتب المراجعة الصغرى التي لديها الرغبة في تقديم مستويات منخفضة من الإفصاح؛ وذلك لحماية مصالحها السياسية، وأن هذه العلاقة تكون أقوى في الشركات ذات البيئة المؤسسية الضعيفة.

وفي باكستان، أشارت دراسة (Ahmad et al. (2022 إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية لديها احتمال مرتفع لتعيين مكاتب المراجعة الصغرى مقارنة بالشركات بدون الروابط السياسية. حيث أوضحت دراسة (Chaney et al., (2011 أن الشركات ذات الرؤساء التنفيذيين ذوي الروابط السياسية تميل إلى تقديم جودة أرباح منخفضة بالتقارير، بينما أكدت دراسة (Hope et al. (2020 على أن جودة التقارير المالية ترتبط سلبًا بالروابط السياسية؛ لذلك تم سن قانون في ٢٠١٣، والذي يمنع تعيين السياسيين كمديرين في الشركات المدرجة في الصين.

ووفقًا لدراسة (Piotroski et al. (2015، فإن سبب تعيين مكاتب المراجعة منخفضة الجودة بواسطة الشركات ذات الروابط السياسية، هو ميل هذه الشركات لخفض الشفافية بسبب تكلفتها المرتفعة مثل التقاضي واللوائح التنظيمية؛ حيث إن الشركات ذات الروابط السياسية لا تفضل أن يتم فحصها أمام الجمهور العام، بما يسمح لكبار مساهميها، وعلاقاتها السياسية بالاستمرار في تحقيق المنافع الخاصة لنفوذهم.

كما أوضحت دراسة (He et al., (2014 أن الشركات ذات الروابط السياسية لديها حوافز لحماية تحالفاتها من الدعاية السلبية، والحفاظ على سمعتها على حساب شفافية الشركات. ويرى (Cheng et al., (٢٠١٥ أن الروابط السياسية للشركات، والمرسخة في الملكية الحكومية قد تُضعف فعالية حوكمة الشركات بما في ذلك اختيار المراجع، حيث إن هناك علاقة سلبية بين المساهمين الحكوميين، والطلب على المراجعة مرتفعة الجودة؛ مما يقترح أن الشركات ذات الروابط السياسية لديها احتمال منخفض لتعيين مكاتب المراجعة الكبرى، وهذا يترتب عليه أن الشركات ذات الروابط مع الحكومات قد ترسل إشارات إلى المستثمرين بأنها محمية من التدخل من قِبل الحكومة، ولديها احتمال منخفض للخضوع إلى الرقابة والمساءلة.

بناءً على ما سبق أن الشركات ذات الروابط السياسية لا تهتم بجودة المراجعة الخارجية حيث أن هذه الشركات لديها قدرة عالية على الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه من خلال القروض المصرفية بصورة متكررة، والمساعدات الحكومية، ولا تهدف إلى إرسال رسائل إلى المشاركين في أسواق رأس المال بأنها لا تسعى إلى استخدام نفوذها السياسي في استغلال حقوق المساهمين، وتحقيق المكاسب، والمنافع الخاصة، واستغلال موارد الشركة ولكن تسعى إلى تحقيق المكاسب والمنافع الشخصية؛ لذلك تسعى جاهدة إلى تعيين مكاتب المراجعة الصغرى، وغير المؤهلة التي لديها الرغبة في إصدار آراء المراجعة المرغوبة، وإخفاء الأنشطة الفعلية لتحقيق المكاسب والعوائد على حساب بقية المساهمين والمجموعات المختلفة من أصحاب المنافع بالشركة.

الدراسة التطبيقية:

حيث تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، وهو اختبار العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وجودة المراجعة.

١-مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٨) حتى عام (٢٠٢٢)، وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- استبعاد المؤسسات المالية (شركات الخدمات المالية، البنوك، شركات التأمين) من حيز الدراسة، نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن نشاط الشركات الصناعية والتجارية.
- الاعتماد على الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة الجنيه المصري.
- الاعتماد عند تحليل بيانات القوائم المالية على القوائم المالية المستقلة للشركات.

وقد أسفر تطبيق الشروط السابقة على اختيار عدد (٨٨) شركة وعدد مشاهدات (٤٣٨) مشاهدة.

٢- قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل الروابط السياسية:

١- في حالة وجود الروابط السياسية.

ويتم قياس الروابط السياسية للشركات باستخدام صفر وواحد، واحد إذا كان أحد مديري الشركة، أو أعضاء مجلس إدارتها، أو كبار المساهمين بها من المسؤولين الحكوميين أو عضواً بالبرلمان، أو وزيراً، أو شخصاً ذا علاقات بالسياسيين، أو الأحزاب السياسية، وصفر بخلاف ذلك. (Armadiyanti & Iswati, ٢٠٢٠)

٢- في حالة وجود أكثر من نوع من أنواع الروابط السياسية:

يتم إنشاء مؤشر مجمع للروابط السياسية، وذلك لتحديد درجة أو قوة الروابط السياسية بالشركة، ومن ثمَّ تصبح أقصى قيمة للمؤشر المجمع للروابط السياسية للشركة (٣)، وأقل قيمة صفر؛ حيث تُعبر أقل قيمة للمؤشر المجمع عن الشركات التي لم يتواجد بها أي نوع من أنواع الروابط السياسية. (فودة، ٢٠٢٢)

ثانياً : المتغير التابع جودة المراجعة :

تُقاس جودة المراجعة بمدى تخصص المراجع في الصناعة، وذلك باستخدام مدخل الحصة السوقية للمراجع ، يتم حساب هذه الحصة من خلال قسمة عدد عملاء المراجع في قطاع معين على إجمالي عدد عملاء القطاع، وتشير القيم الأعلى إلى درجة تخصص أعلى في الصناعة -Minutti (Meza, ٢٠١٣).

٣-نموذج قياس العلاقة بين الروابط السياسية وجودة المراجعة:

يتناول هذا النموذج قياس أثر الروابط السياسية على جودة المراجعة مع استخدام حجم الشركة، وربحية الشركة، ودرجة الرافعة المالية، ومعدل النمو كمتغيرات رقابية، وبناءً عليه يتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 PC_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 GROTH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

AQ_{it} : جودة المراجعة للشركة (i) في الفترة (t)،

PC_{it} : الروابط السياسية للشركة (i) خلال الفترة (t)،

$SIZE_{it}$: حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t)،

ROA_{it} : ربحية الشركة (i) في العام (t).

LEV_{it} : الرافعة المالية للشركة (i) في نهاية الفترة (t)،

$GROTH_{it}$: معدل النمو للشركة (i) خلال الفترة (t)،

ε_{it} : الخطأ العشوائي للشركة (i) في الفترة (t).

سوف يتم تكرار تقدير معالم نموذج الانحدار نظرًا لقياس الروابط السياسية بمقياسين هما (١، ٠)، نسبة

الروابط السياسية.

٤- اختبار فرض البحث:

والذي ينص على أنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وجودة

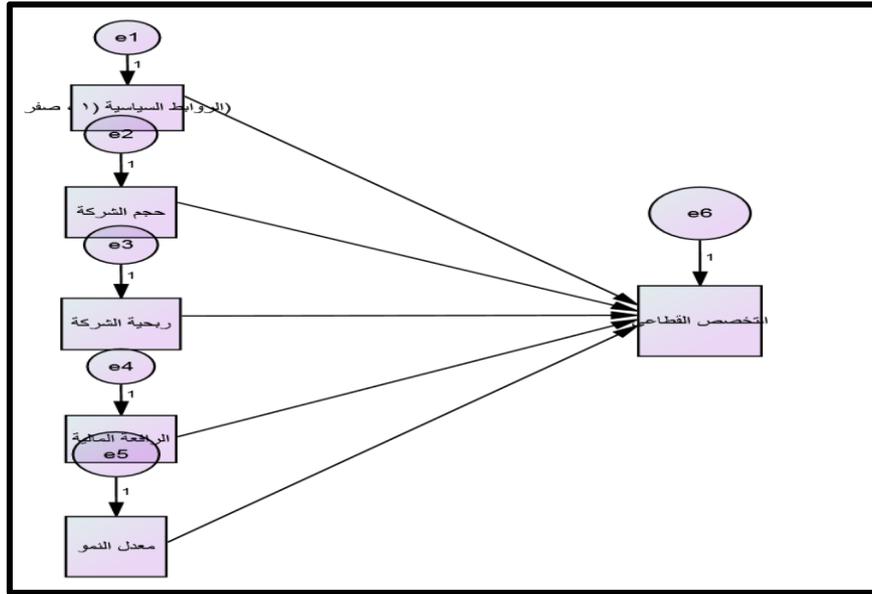
المراجعة"؛ لاختبار هذا الفرض نستخدم أسلوب تحليل المسار والمعادلات البنائية، وكذلك أسلوب الانحدار

المتعدد، كما يتضح فيما يلي:

أسلوب تحليل المسار والمعادلات البنائية:

المتغيرات	الرمز	نوع المتغير
التخصص القطاعي	SPEC	تابع
الروابط السياسية (صفر، ١)	PC	مستقل
حجم الشركة	SIZE	مستقل
ربحية الشركة	ROA	مستقل
الرافعة المالية	LEV	مستقل
معدل النمو	GROTH	مستقل

شكل النموذج العام الذي يربط بين المتغيرات:



النتائج المستخرجة من برنامج أموس:

جدول (٣) مؤشرات جودة التوافق الكلية للنموذج المقترح

القيمة	مؤشر جودة التوافق الكلية
١,٧٤٢	مؤشر مربع كاي المعياري
٠,٩٨٤	مؤشر جودة التوفيق GFI

مما سبق يتضح أن مؤشر مربع كاي المعياري يساوي ١,٧٤٢ (حد قبول هذا المؤشر أقل من أو يساوي ٢), كما أن مؤشر جودة التوفيق GFI يساوي ٠,٩٨٤ (حد قبول هذا المؤشر أكبر من أو يساوي ٠,٩٥), مما سبق نستطيع القول بأن النموذج الهيكلي المقترح بناءً على مؤشرات جودة التوافق الكلية يفسر أن العلاقة متوافقة بدقة عالية ويمكن الاعتماد عليه في التفسير.

جدول (٤) تقييم معاملات النموذج المقترح

المسارات			التقديرات	مستوى الدلالة P-value
SPEC	<---	PC	0.03	0
SPEC	<---	SIZE	0.019	0
SPEC	<---	ROA	0.284	0
SPEC	<---	LEV	0.116	0
SPEC	<---	GROTH	-0.007-	0

المعامل دالّ إحصائيًا عند مستوى معنوية ٥%

المعامل دالّ إحصائيًا عند مستوى معنوية ١%

مما سبق يتضح ما يلي:

- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) للرؤى السياسية (صفر، ١) على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لحجم الشركة على التخصص القطاعي.

- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لربحية الشركة على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) للرافعة المالية على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي عكسي (سلبي) لمعدل النمو على التخصص القطاعي.

وتكون المعادلات البنائية (الهيكلية) في الشكل التالي:

$$SPEC = 0.03PC$$

$$SPEC = 0.019SIZE$$

$$SPEC = 0.284ROA$$

$$SPEC = 0.116LEV$$

$$SPEC = -0.007GROTH$$

أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

التحقق من صلاحية النموذج للتقدير (اختبار وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة

في النموذج).

المتغيرات المستقلة	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
الروابط السياسية (صفر، ١)	.938	1.066
حجم الشركة	.812	1.232
ربحية الشركة	.881	1.135
الرافعة المالية	.834	1.199
معدل النمو	.979	1.021

معامل تضخم التباين أقل من ٥ لجميع المتغيرات المستقلة، وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة؛ مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.

المتغير التابع: التخصص القطاعي:

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	-.043	-3.14	0.001	0.522
الروابط السياسية (صفر، ١)	.020	4.17	0.003	
حجم الشركة	.009	5.12	0.005	
ربحية الشركة	.274	4.53	0	
الرافعة المالية	.106	3.65	0	
معدل النمو	-.003	-4.95	0.002	
قيمة اختبار (F) = ٩٣,٧٥ درجات الحرية = ٥، ٤٣٠ القيمة الاحتمالية (P-value) = ٠				

مما سبق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد هو ٥٢,٢% أي القدرة التفسيرية للنموذج.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) للروابط السياسية (صفر، ١) على التخصص القطاعي.

- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لحجم الشركة على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لربحية الشركة على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) للرافعة المالية على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي عكسي (سلبى) لمعدل النمو على التخصص القطاعي.

ويكون نموذج الانحدار المقدر في الشكل التالي:

$$SPEC = -0.043 + 0.02PC + 0.009SIZE + 0.274ROA + 0.106LEV - 0.003GROTH$$

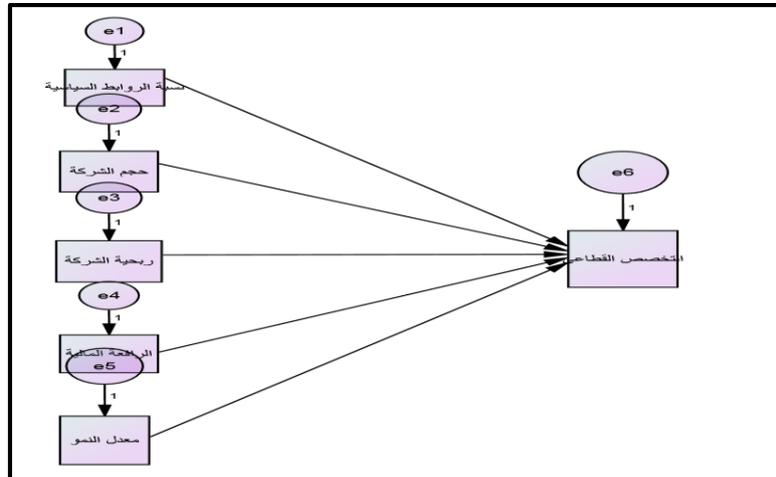
مما سبق يكون تم التحقق من صحة الفرض الأول القائل بأنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية موجبة بين الروابط السياسية وجودة المراجعة". ونتيجة هذا الفرض تتفق مع دراسة كلٍ من (2019), Armadiyanti and Iswati، ودراسة Brooks, 2016 حيث إن الشركات ذات الروابط السياسية تسعى إلى تحسين ورفع مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي من خلال ارتفاع جودة المراجعة، ويتفق هذا مع نظرية تعزيز السمعة لإرسال إشارة إلى المستثمرين الخارجيين بأنهم لا يتلاعبون بأصول وموارد الشركة.

المتغير التابع: التخصص القطاعي

أسلوب تحليل المسار والمعادلات البنائية:

نوع المتغير	الرمز	المتغيرات
تابع	SPEC	التخصص القطاعي
مستقل	PCL	نسبة الروابط السياسية
مستقل	SIZE	حجم الشركة
مستقل	ROA	ربحية الشركة
مستقل	LEV	الرافعة المالية
مستقل	GROTH	معدل النمو

شكل النموذج العام الذي يربط بين المتغيرات:



النتائج المستخرجة من برنامج أموس:

جدول (٥) مؤشرات جودة التوافق الكلية للنموذج المقترح

مؤشر جودة التوافق الكلية	القيمة
مؤشر مربع كاي المعياري	١,٦٣٥
مؤشر جودة التوفيق GFI	٠,٩٧٨

مما سبق يتضح أن مؤشر مربع كاي المعياري يساوي ١,٦٣٥ (حد قبول هذا المؤشر أقل من أو يساوي ٢)، كما أن مؤشر جودة التوفيق GFI يساوي ٠,٩٧٨ (حد قبول هذا المؤشر أكبر من أو يساوي ٠,٩٥)؛ مما سبق نستطيع القول بأن النموذج الهيكلي المقترح بناءً على مؤشرات جودة التوافق الكلية يفسر أن العلاقة متوافقة بدقة عالية ويمكن الاعتماد عليه في التفسير.

جدول (٦) تقييم معاملات النموذج المقترح

مستوى الدلالة P-value	التقديرات	المسارات
0	-0.048	PCL <---
0	0.021	SIZE <---
0	0.302	ROA <---
0	0.127	LEV <---
0	-0.014	GROTH <---

المعامل دالّ إحصائيًا عند مستوى معنوية ٥%

المعامل دالّ إحصائيًا عند مستوى معنوية ١%

مما سبق يتضح ما يلي:

- يوجد تأثير معنوي عكسي (سلبى) لنسبة الروابط السياسية على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لحجم الشركة على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لربحية الشركة على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) للرافعة المالية على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي عكسي (سلبى) لمعدل النمو على التخصص القطاعي.

وتكون المعادلات البنائية (الهيكلية) في الشكل التالي:

$$SPEC = -0.048PCL$$

$$SPEC = 0.021SIZE$$

$$SPEC = 0.302ROA$$

$$SPEC = 0.127LEV$$

$$SPEC = -0.014GROTH$$

أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

التحقق من صلاحية النموذج للتقدير: (اختبار وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج)

المتغيرات المستقلة	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
نسبة الروابط السياسية	.920	1.086
حجم الشركة	.802	1.247
ربحية الشركة	.886	1.129
الرافعة المالية	.831	1.204
معدل النمو	.979	1.021

معامل تضخم التباين أقل من ٥ لجميع المتغيرات المستقلة وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة؛ مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. المتغير التابع: التخصص القطاعي:

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	-.054	-4.15	0.032	0.504
نسبة الروابط السياسية	-.058	-3.972	0.011	
حجم الشركة	.011	3.812	0.01	
ربحية الشركة	.292	5.53	0	
الرافعة المالية	.117	4.65	0	
معدل النمو	-.004	-4.378	0.012	
قيمة اختبار (F) = ٨٦,١٢٥ درجات الحرية = ٥، القيمة الاحتمالية (P-value) = ٠				

مما سبق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد هو ٥٠,٤% أي القدرة التفسيرية للنموذج.
- يوجد تأثير معنوي عكسي (سلبى) لنسبة الروابط السياسية على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لحجم الشركة على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) لربحية الشركة على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي طردي (إيجابي) للرافعة المالية على التخصص القطاعي.
- يوجد تأثير معنوي عكسي (سلبى) لمعدل النمو على التخصص القطاعي.

ويكون نموذج الانحدار المقدر في الشكل التالي:

$$SPEC = -0.054 - 0.058PCL + 0.011SIZE + 0.292ROA + 0.117LEV - 0.004GROTH$$

مما سبق يكون تم التحقق من صحة الفرض الأول القائل بأنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية سالبة بين الروابط السياسية وجودة المراجعة". ونتيجة هذا الفرض تتفق مع دراسة كلٍ من Vallensia, (2020) ودراسة Tantawy & Moussa, (2023) حيث إن الشركات ذات الروابط السياسية - والتي بها أكثر من نوع من أنواع الروابط السياسية - تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية على حساب الأطراف الأخرى .
النتائج والتوصيات

ثُبت صحة الفرض: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وجودة المراجعة" حيث تُوجد علاقة موجبة بين الروابط السياسية للشركات وجودة المراجعة. كما تُوجد علاقة سالبة بين درجة أو قوة الروابط السياسية للشركات (والتي بها أكثر من نوع من أنواع الروابط السياسية) وجودة المراجعة.

التوصيات:

- تعزيز دور لجان المراجعة للتأكد من التأثير الإيجابي للروابط السياسية على جودة المراجعة، واستغلال هذه الروابط لتحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح في العمليات المالية، وتشكيل لجان مستقلة لمراجعة تأثير الروابط السياسية للشركات، وتقديم توصيات لتحسين إدارة هذه الروابط والحد من آثارها السلبية.
- تجنب وجود أنواع متعددة من الروابط السياسية للشركات للحد من الآثار السلبية التي تنتج عن قوة هذه الروابط، والتركيز على الروابط الأكثر فائدة وتأثيرًا إيجابيًا لزيادة الشفافية والحد من تضارب المصالح.
- الاهتمام المستمر والدائم بتحسين جودة المراجعة: بحيث يجب على مكاتب المراجعة العمل الدائم والمتواصل على تحسين جودة المراجعة باستمرار، وخصوصًا في حالة وجود أكثر من نوع للروابط السياسية للشركات، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تطوير المعايير والإجراءات المستخدمة، والقيام بالتدريب الجيد والدائم للمراجعين، والاعتماد على استخدام التقنيات الحديثة المتطورة التي تقل فيها نسبة الخطأ.
- العمل على تعزيز التعاون الفعّال مع الجهات الرسمية الحكومية؛ لضمان أن تلك الروابط السياسية تعمل فعلاً لصالح الشركة، ولصالح المجتمع بشكل عام، والعمل - أيضًا - على الاستفادة من أي دعم حكومي من أجل تحسين جميع العمليات المالية، والإدارية داخل الشركة.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

عقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم & رزق، علاء أحمد إبراهيم. (٢٠٢٣)، "أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، مجلد ٤، العدد ٢، ص: ٧٧٩-٦٩٥.

فودة، السيد أحمد محمود، (٢٠٢٢)، "أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، جامعة المنوفية، المجلد السابع والأربعين، العدد الرابع، ص: ٩٥-١.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

AbuRaya, R. (2023). "Audit consortium impAISt on audit quality assessment: evidence from Egypt". *Journal of Financial Reporting and AIScounting*. PP.1-21.

- Ahmad, F., Bradbury, M., & Habib, A. (2022). "Political connections, political uncertainty and audit fees: evidence from Pakistan". **Managerial Auditing Journal**. Vol.37, No. (2), PP. 255–282.
- Anvarkhatibia, S., Hassanzadeha, R. B., Mottaghia, A., & Taghizadehb, H. (2024). "Recognition and Ranking the Effective FAIStors on Audit Quality via the TOPSIS Technique". **Advances in Mathematical Finance and Applications**, Vol. 9, No (1), PP. 159–180.
- Armadiyanti, P., & Iswati, S. (2019). "Corporate political connection and audit quality". **Jurnal Akuntansi Dan Keuangan Indonesia**, Vol. 16, No. (2), PP.122-140.
- Awuye, I. S. (2022). "The impAISt of audit quality on earnings management: Evidence from France". **Journal of AIScounting and Taxation**, Vol.14, No(1), PP 52-63.
- Ben Cheikh, S., & Loukil, N. (2023). "Political connections, related party transAIStions and firm performance: evidence from Tunisian context". **Journal of AIScounting in Emerging Economies**, Vol.13, No. (1), PP. 22-42.
- Brahma, S., Zhang, J., Boateng, A., & Nwafor, C. (2023). "Political connection and M&A performance: Evidence from China". **International Review of Economics & Finance**, Vol.85, PP.372-389.
- Brooks, L. Z. (2016). " Political connection and the demand for industry specialist auditors". **AIScounting and Finance Research**, Vol. 5No(1),PP. 210-210.
- Chakroun, R., & Khemir, A. (2020). "The effect of political connection on tax evasion: Post-revolutionary evidence from Tunisian firms". **Asian Journal of Empirical Research**, Vol. 10, No. (4), PP. 111-126.
- Chaney, P. K., FAIScio, M., & Parsley, D. (2011). "The quality of AIScounting information in politically connected firms". **Journal of AIScounting and Economics**, Vol.51, No.(1–2), PP.58–76.

- Changwatchai, P., & Dheera-aumpon, S. (2024). "Political Connections and Stock Returns: The Case of 2019 Thai General Election". **ABAIS Journal**, Vol. 44, No (1), PP. 145-159.
- Cheng, C.-L., C.-S. Hsu, and F.-H. Kung. (2015). "Political Connections, Managerial Incentives And Auditor Choice: Evidence From China". **PAISific AIScounting Review**, Vol. 27, No(4), PP. 441-465.
- Chinhayu, A. (2024). " Financial Reporting and Audit Quality ImpAISt on Investment Efficiency in Indonesian Transport and Logistics Companies. Ilomata" **International Journal of Tax and AIScounting**, Vol.5, No (1), PP. 114-127.
- Choi, J. H., & Wong, T. J. (2007). "Auditors' governance functions and legal environments: An international investigation". **Contemporary AIScounting research**, Vol.24,No(1),PP. 13-46.
- De Andres, P., Garcia-Rodriguez, I., Romero-Merino, M. E., & Santamaria-Mariscal, M. (2023). " Political directors and corporate social responsibility: Are political ideology and regional identity relevant? ". **Review of Managerial Science**, Vol. 17, No. (1), PP.339-373.
- Dhania, T. S. (2023). "A Systematic Review of Audit Quality: Research Linkages with PrAIStice Confirmation". **Saudi J Bus Manag Stud**, Vol. 8, No (5), PP. 95-103.
- Doloksaribu, T. A., & Firdaus, R. (2023). "The role of audit risk in improving audit quality". **International Journal of Environmental, Sustainability, and Social Science**, Vol. 4, No. (5), PP. 1606-1618.
- Elewa, m.m.,& El-Haddad,r. (2019). "The Effect of Audit Quality on Firm Performance: A Panel Data ApproAISh". **International Journal of AIScounting and Financial Reporting**.Vol.9,No(1), PP.229-244.

- Fan, J.P., Wong, T.J. (2005). " Do external auditors perform a corporate governance role in emerging market? Evidence from East Asia". **Journal of AIScounting research**, Vol. 43,No(1), PP.35- 72.
- Guedhami, O., Pittman, J. A., & Saffar, W. (2009). " Auditor choice in privatized firms: empirical evidence on the role of state and foreign owners". **Journal of AIScounting and Economics**, Vol.48,No(2/3), PP.151-171.
- Guedhami, O., Pittman, J. A., & Saffar, W. (2014). "Auditor choice in politically connected firms". **Journal of AIScounting research**, Vol. 52,No(1),PP. 107-162.
- Habib, A., A. H. Muhammadi, and H. Jiang. (2017). " Political Connections, Related Party TransAIStions, And Auditor Choice: Evidence from Indonesia". **Journal of Contemporary AIScounting & Economics**, Vol.13, No(1),PP. 1-19.
- Harianto, S. (2022). "Political Connections ImpAISt on Corporate Governance Quality". **Studi Akuntansi dan Keuangan Indonesia**, Vol.5, No. (2), PP.190-218.
- Harymawan, I. (2020). "Military reform, militarily-connected firms and auditor choice". **Managerial Auditing Journal**, Vol. 35,No(6),PP. 705-729.
- He, X., Rui, O., Zheng, L., & Zhu, H. (2014). "Foreign ownership and auditor choice". **Journal of AIScounting and Public Policy**, Vol. ٣٣, No(٤),PP. ٤٠١-٤١٨.
- Hope, O.K., Yue, H., & Zhong, Q. (٢٠٢٠). " China's anti-corruption campaign and financial reporting quality". **Contemporary AIScounting Research**, Vol.٣٧,No (٢),PP ١٠١٥-١٠٤٣.
- Hsieh, Y. T., Lin, C. J., & Chang, H. (2022). " Does office size matter in client AISceptance decisions? Evidence from big 4 AIScounting firms". **Review of Quantitative Finance and AIScounting**, Vol.58, No (1), PP.383-407.
- Hubais, A. S. A., Kadir, M. R. A., Bilal, Z. O., & Alam, M. N. (2023). "The ImpAISt of Auditor Integrity to Audit Quality: an Exploratory

- Studies from the Middle East". **International Journal of Professional Business Review**, Vol.8, No (1), PP.1-15.
- Humphery-Jenner, M., & Powell, R. (2014). "Firm size, sovereign governance, and value creation: Evidence from the AISquirer size effect". **Journal of Corporate Finance**, Vol.26,PP. 57– 77.
- Kamarudin, K.A., Wan Ismail, W.A., Harymawan, I. and Shafie, R. (٢٠٢١), "Types of politically connected firms and analysts' earnings forecast", **Journal of Applied AIScounting Research**, Vol. 22 No(5), PP. 883-913.
- Khan, A., Mihert, D. G., & Muttakin, M. B. (2016). " Corporate political connections, agency costs and audit quality". **International Journal of AIScounting & Information Management**, Vol.24, No(٤), PP.٣٥٧–٣٧٤.
- Koswara, M. K., Kustiani, L., & Harmono, H. (٢٠٢٣). "Effect of Audit Fees, Auditor Competency, Professional Ethics and Professional Skepticism on Audit Quality". **Journal of Economics, Finance and Management Studies**, Vol.6,No (2), PP.807-819.
- Kubinec, R., Lee, H. N., & Tomashevskiy, A. (2021). "Why corporate investment impede can connections political", **Working paper**, PP. 1-32.
- Lento, C., & Yeung, W. H. (2023). " Exploring the audit quality and audit fee impAISts of joining different types of non-Big Four AIScounting networks and associations: evidence from China". **Journal of Financial Reporting and AIScounting**.Vol. 29,No(4), PP.1-23.
- Liu, C., Cheong, C. S., & Zurbruegg, R. (2020). " Rhetoric, reality, and reputation: do CSR and political lobbying protect shareholder wealth against environmental lawsuits? ". **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, Vol. 55,No(2),PP. 679-706.
- Mansur, H., Abdul Rahman, A. A., Meero, A., & Shatnawi, A. (2022). "The perceptions of external auditors on the relationship between audit fees and audit quality". **Cogent Business & Management**, Vol.9, No (1), 2113203.

- Minutti-Meza, M. (2013). "Does auditor industry specialization improve audit quality?". **Journal of AIScounting Research**, Vol.51, No(4), PP.779-817.
- Mohammed, N. H., Ismail, K. N. I. K., and Amran, N. A., (2019). "Audit Quality and AIScounting Conservatism", **Journal of AIScounting, Finance and Auditing Studies**, Vol. 5, No(2), PP. 1-23.
- Mohanty, L.(٢٠٢٣). "ImpAISt of Joint Audit on Audit Quality–An Indian Scenario". **ICRRD Journal**, Vol. ٤, No. (٣), PP. ١٨٢-١٩٣.
- Nguyen, T. X., Hoang, K., Nguyen, C. C., & Baish, T. N. (2023). "Do different political connections affect firms' distress risk differently?". **International Journal of Emerging Markets**, Vol.18, No. (2), PP. 376-398.
- Piotroski, J. D., Wong, T. J., & Zhang, T. (2015). "Political incentives to suppress negative information: evidence from Chinese listed firms". **Journal of AIScounting Research**, Vol. 53, No (2), PP ٤٠٥–٤٥٩.
- Rijal, S., & Bakri, A. A. (2023). "Effect of Auditor Specialization, Auditor CharAIsteristics, Board Independence on Audit Quality through intellectual capital: Study on service companies". **The ES AIScounting and Finance**, Vol. 1, No (02), PP. 95-103.
- Salehi, M. (٢٠٢٠). "The relationship between the companies' political connections and audit fees". **Journal of Financial Crime**, Vol. 27, No. (4), PP. 1123-1141.
- Salman, K. R., & Setyaningrum, B. (2023). "The Effects of Audit Firm Size, Audit Tenure, and Audit Rotation on Audit Quality". **Ilomata International Journal of Tax and AIScounting**, Vol.4, No (1),PP 92-103.
- Santi, A., Dicky. & Dwiyanti, W. (2023). "Review of Audit Quality Indicators". **Sinomics Journal**, Vol. 1, No. (6), PP.737-742.
- Tantawy, S. M., & Moussa, T. (2023). "The effect of political connections on firms' auditor choice decisions and audit opinions: evidence from

- Egypt". **Asian Review of AIScounting**, (ahead-of-print) Vol. 31, No(٣).PP.١-٣٩.
- Tessema, A. (2020). "Audit quality, political connections and information asymmetry: evidence from banks in gulf co-operation council countries". **International Journal of Managerial Finance**, Vol. 16,No(5), pp. 673-698.
- Tessema, A., & Abou-El-Sood, H. (2022). " Audit rotation, information asymmetry and the role of political connections: international evidence". **Meditari AIScountancy Research**, Vol. 31- No(5). PP.1-34.
- Tran, M. D., Bui, T. T., & Nguyen, M. C. (2017). "Are Audits of Financial Statements Born Unequal? ". **Asian Business Research**, Vol.2, No (3), PP.16-25.
- Trianjani, N., Rahayu, S., & Ridwan, M. (2023). "Effect of Audit Tenure, Audit Fee, Size of Public AIScounting Firm, Auditor Specialization, and Audit Rotation on Audit Quality". **International Journal of Multidisciplinary ApproAISh Research and Science**, Vol.1, No (02), PP. 243-252.
- Vallensia, F. D. (2020). "The Effect of Board Independence, Corporate Complexity, Political Connection, Company Size, and Company Risk on Audit Quality With Audit Fee as Mediating Variable", **Jurnal Ekonomi Dan bisnis**, Vol.١٤, No. (٢), PP. ٧٣-81.
- Wahyono, B. (٢٠٢٣). "Do political connections affect the market reAIStion to firms' inclusion in or exclusion from the Sharia index?". **Eurasian Business Review**, PP. 1-20.
- Wei, Y., Jia, N., & Bonardi, J. P. (2023). " Corporate political connections: A multidisciplinary review". **Journal of Management**, Vol .49, No. (6), PP.1870-1910.
- Widarjo, W., Sudaryono, E. A., Sutopo, B., Syafiqurrahman, M., & Juliati, J. (2021). "The Moderating Role of Corporate Governance on the

Relationship between Political Connections and Tax Avoidance".
Jurnal Dinamika Akuntansi, Vol. 13, No. (1), PP.62-71.

Yang, Z. (2013). "Do political connections add value to audit firms? Evidence from IPO audits in China". **Contemporary AIScounting Research**, Vol. 30 No(3),PP. 891-921.

Yolandita, A. A., & Cahyonowati, N. (2022). "The effects of audit quality on firm value of Indonesian financial service sector (FSS)". **Diponegoro Journal of AIScounting**, Vol.11, No (1), PP.1-8.